اقتصاد

المركزي لم يحول بعد أي كتلة مادية للزراعي كقيم الأقماح

| عبدالهادي شباط

كشف المدير العام لمؤسسة الحبوب في وزارة التجارة الداخلية ماجد الحميدان أن كميات الأقماح الموردة للمؤسسة بلغت حتى أمس ١١٠ آلاف طن منها ٨٠ ألف طن من محافظة الحسكة وحدها والتي تأتي في صدارة المحافظات المنتجة للأقماح على حين جاءت محافظة حماة في المرتبة الثانية بحجم التوريد بواقع ٢٦ ألف طن،

كما بيّن الحميدان أن اللجنة المركزية لتسويق الحبوب وافقت تحمل المؤسسة لنفقات وأجور نقل الأقماح من خارج المناطق الإدارية التي فيها مراكز المؤسسة بهدف التخفيف من الأعباء المالية على الفلاح وتشجيعه على شحن إنتاجه ونقله لأقرب مركز متاح من مراكز المؤسسة دون أن يتحمل أي نفقات إضافية، على أن تصرف نفقات وأجور النقل التي تحملها الفلاح مع صرف قيم محصوله.

وعن شهادات المنشأ التي تطلبها المؤسسة لاستلام المحاصيل من المزارعين بيّن المدير العام أن اللجنة المركزية وجهت باستمرار العمل بها وطلبها بغية تحصيل الديون المتراكمة على العديد من المزارعين، إلا أنها سمحت بتجاوز الكميات الموردة للمراكز بنسبة ١٠٪ من دون أن يكون هناك حاجة لطلب شهادة منشأ جديدة وبالانتقال مع المدير العام إلى شكاوى عدد من الفلاحين الذين تواصلنا معهم لعدم صرف قيم محاصيلهم التي سلموها لمراكز المؤسسة أكد أن المؤسسة تعمل على إنجاز جميع الإجراءات والقوائم الخاصة بتحديد القيم المالية للموردين وبالسرعة الكلية إلى أن صرف المبالغ المستحقة من اختصاص المصرف الزراعي وهنا ننتقل بالحديث مع أحد المسؤولين في إدارة المصرف الزراعي ليوضح لـ«الوطن» في اتصال هاتفي أنه رغم تخصيص الحكومة بناء على توصية اللجنة الاقتصادية المصرف الزراعي بـ١٠٠ مليار ليرة لدفع قيم المحاصيل لهذا الموسم إلا أنه حتى الآن لم يقم المصرف المركزي بإحالة أي كتلة مالية للزراعي وأن المعني عادة في تحويل السيولة المالية لدفع قيم المحاصيل هي لجنة إدارة المصرف المركزي، مؤكداً أن جميع فروع المصرف المركزي في المحافظات جاهزة لعمليات صرف قيم الحبوب في حال توفر السيولة المالية لديها ومن دون أي تأخير وأنه تم اتخاذ الإجراءات والتدابير الخاصة كافة بذلك والعمل على تلافي الصعوبات كافة التي قد تعوق أو تأخر من سرعة دفع ثمن المحاصيل وخاصة أن المصرف يمتلك كوادر مدربة ولديها خبرة في العمل وإنجاز المهام المصرفية المطلوبة منها على أكمل وجه.

وبالعودة مع المدير العام للحبوب للحديث عن محصول الشعير حيث بيّن أن المؤسسة لم تعمل لهذا الموسم على تسوق مادة الشعير لكونه من اختصاص وزارة الزراعة وأن ما حدث خلال الموسم الماضي من تكليف المؤسسة بتسوق محصول الشعير كان حالة استثنائية بسبب الظروف العامة للعمل، وأن الزراعة هي من عملت لهذا العام على تنفيذ عمليات استلام مادة الشعير من الفلاحين دون أن يكون هناك أي تدخل من المؤسسة العامة للحبوب، فيما يتعلق بأبرز ما يعترض عمليات سير وتوريد الأقماح لهذا الموسم.

إعادة النظر بالسياسة النقدية والمالية

حل القروض المتعثرة للصناعيين والتوسع في الإقراض الزراعي.. أهم الملفات من الفريق الاقتصادي للحكومة القادمة

| علي محمود سليمان

بعد أن عقد مجلس الشعب أولى جلساته في الدور التشريعي الثاني، تتجه الأنظار حالياً إلى الحكومة الجديدة المتوقع الإعلان عنها قريباً، ومع كثرة التكهنات حول أسماء التشكيل الوزاري، بدأ الحديث عن المطلوب والمتوقع من الحكومة القادمة وبالأخص الفريق الاقتصادي فيها، في ظل الوضع المعيشي الذي وصل إليه المواطن والتغيرات الكبيرة في القوة الشرائية لليرة السورية والحال الذي وصلت إليه قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة.

إعادة النظر بالسياسة النقدية والمالية

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عابد فضلية اعتبر أن أهم ما يجب على الحكومة أن تعمل عليه هو السعي لإيجاد التوازنات الاجتماعية التي تشكل ضرورة موضوعية لتحقيق التوازنات الاقتصادية، وأي خلل في عناصر ومقومات العدالة الاجتماعية يعصف بدوره بالتوازنات الاقتصادية ذاتها.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» أوضح فضلية أن إعادة الاعتبار للمضمون الاجتماعي للعمل الحكومي، يكون بالعودة إلى سياسة الدعم المباشر لأهم السلع، وتوسيع تشكيلة السلع الغذائية التموينية لتشمل الزيت النباتي على الأقل، ودعم الأسعار الحرة لسلع ضرورية أخرى مثل الطحين، وتوفير بعض أهم مواد ومستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني من قبل مؤسسات الدولة وتوزيعها على الفلاحين والمنتجين بأسعار مخفضة.

وشدد فضلية على أهمية اتخاذ كل ما شأنه تدوير عجلة الإنتاج المادي السلعي، الزراعي والصناعي والحرفي، لأنه العتلة التي تحرك جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية، بما في ذلك زيادة العرض السلعي، تقليل البطالة، دعم التصدير، وبالمحصلة دعم قيمة العملة الوطنية، ومن الضروري التركيز في زيادة موارد الخزينة العامة للدولة من خلال إيجاد مصادر ومطارح ضريبية انتقائية جديدة، لا تؤثر على القوة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيف والمحدود، بما في ذلك لدى الأنشطة الرائجة المستفيدة من الحرب، وعلى التركات الكبيرة وانتقال ملكية العقارات والأصول بأهظة الثمن، وعلى الأنشطة الترفية والترفيهية، وضرورة إعادة النظر ببدلات الأملاك الحكومية المستثمرة من قبل الغير، واستثمار ما هو غير مستثمر.

ولفت فضلية إلى أنه يجب على الفريق الاقتصادي للحكومة القادمة إعادة النظر بسياسات التجارة الخارجية، بإزالة معوقات التصدير اللوجستية، وتلك التي تتسبب برفع تكاليفه، وتذليل مصاعب الاستيراد (بما فيها المتضمنة في القرار ٧٠٣)، واستخدام أدوات المنع غير الجمركية (بفرض جعالات إضافية على السلع غير الضرورية) التي يتم تهريبها حالياً، وإعادة النظر في تشريعات وآليات وعقود طرح وتسليم مؤسسات التجزئة والتدخل الإيجابي للاستثمار الخاص، والتشديد من جهة أخرى في الرقابة التموينية على الأسواق، بما في ذلك تعرفات الخدمات، كأقساط التعليم الخاص والمراجعات والخدمات الطبية.

وأشار أستاذ الاقتصاد إلى ضرورة تفعيل السياسات النقدية والمالية، وإعادة النظر بآليات وإجراءات عمل المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك عمل المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف والمصارف العامة والخاصة، من خلال عقلنة التدخل في سوق القطع وإمكانية إصدار سندات الخزينة، وإيجاد حلول للديون المصرفية المتعثرة، وتحريك معدلات الفائدة وضوابط منح القروض المصرفية، التشغيلية وغير التشغيلية.

التوسع في الإقراض الزراعي

وفي قطاع الزراعة قال عضو مجلس إدارة اتحاد غرف الزراعة السورية سلمان الأحمد إن قطاع الزراعة من أكثر القطاعات التي تعرضت لظلم كبير قبل الأزمة وأثناء الأزمة، وإن أغلب الإنتاج الزراعي في سورية هو من القطاع الخاص وقد أثبت هذا القطاع قدرة عالية على تخطي بعض الظروف القاهرة لاستمرار الإنتاج.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الأحمد أن الزراعة بأمس الحاجة لتنظيم ودعم مباشر وتقديم التسهيلات في الأنظمة والقوانين وتعليماتها التنفيذية، من خلال وضع الزراعة كأولوية في الاقتصاد الوطني بشكل فعلي من خلال الشراكة الحقيقية والفعلية بين الخاص والعام، مقترحاً إعادة هيكلية كافة الجهات المتعلقة بالقطاع الزراعي حتى وزارة الزراعة وتطوير قوانينها وتعليماتها لربط العمل المشترك لجميع الفعاليات الزراعية، ويجب أن يترافق ذلك مع اتخاذ قرارات سياسية مهمة جداً وجريئة تعتمد على استمرار د عم القطاع الزراعي الموجود في كافة النظم الاقتصادية في العالم وهي ضرورة هامة جداً لاسترداد مكانتنا الاقتصادية ويتم ذلك أيضاً من خلال التوسع في الإقراض الزراعي المترافق مع التسهيلات في الضمانات المصرفية لكل متطلبات الأنشطة الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وفرص العمل وخاصة المشاريع الصغيرة والتي تحقق أعلى قيمة مضافة وريعية اقتصادية على المنتجات الزراعية، حيث إن دعم وتطوير القطاع الزراعي يحقق حماية كبيرة للاقتصاد الوطني وعودة الأمن والاستقرار للمواطن ويحسن مستوى دخل الأسرة السورية ويؤمن فرص عمل واسعة لها.

حل ملف القروض المتعثرة

وبالنسبة لقطاع الصناعة فقد شدد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس على أن يتم اعتبار الصناعة هي القطاع الرائد وصاحب الأولوية في كافة القرارات الحكومية، وخاصة في مجال تمويل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج للصناعة المحلية ومنح إجازات الاستيراد.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الدبس أنه يتأمل من الفريق الاقتصادي في الحكومة القادمة العمل بشكل جدي على إيجاد رؤية كاملة لموضوع القروض المتعثرة للصناعيين في المصارف العامة، بالإضافة إلى تسريع العمل في ملف منح القروض للصناعيين لتمويل تشغيل منشآتهم المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية، معتبراً أن هذين الملفين من أهم الملفات التي تهم قطاع الصناعة.

مضيفاً أن قطاع الصناعة يجب أن يكون له كل الأولوية كونه المحرك الإنتاجي لعجلة الاقتصاد السوري، ولذلك من المهم العمل على التشاركية في صنع القرارات بين الحكومة والقطاع الخاص لمصلحة الصناعيين.

ميزة تأمينية لأفراد الجيش وذوي الشهداء

| محمد راكان مصطفى

كشف معاون مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين صفوان النحاس عن قيام المؤسسة بمنح ميزة تأمينية لأفراد الجيش العربي السوري وذوي الشهداء، بمنح حسم نسبته ٣٠ بالمئة على بدل عقود التأمين التكميلي للسيارات السائحة والخاصة العائدة لعناصر الجيش العربي السوري الذين يؤدون الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية.

وأوضح النحاس أنه يكتفى لمنح هذه الميزة وجود الهوية العسكرية أو وثيقة رسمية تثبت أنهم ضمن الخدمة في الجيش العربي السوري، مضيفاً: إنه يتم منح هذا الحسم لذوي الشهداء بموجب بطاقة الشرف أو وثيقة الاستشهاد الصادرة عن الجهات المخولة بإصدار هذه الوثائق.

وبين النحاس أنه لا يستفيد المؤمن له من الحسم الممنوح للعاملين بالدولة في حال استفاد من هذا الحسم، كما يطبق على العقود المستفيدة من الحسم المذكور شرط تحمل إلزامي بنسبة ١ بالمئة من قيمة كل حادث مضمون بما لا يقل عن ٥ آلاف ليرة سورية، على أن يمنح الحسم المقرر للعسكريين المتطوعين (حسم العاملين بالدولة) بموجب الهوية العسكرية أو وثيقة رسمية تثبت أنه ضمن الخدمة.

وأضاف النحاس: إن المؤسسة قامت بتخصيص كوة خاصة لتقديم الخدمات لعناصر الجيش ولذوي الشهداء لتسير أمورهم وتسهيل إجراءات التأمين، مبيناً أن المؤسسة قررت هذه المزة التأمينية كنوع من التكريم لتضحيات عناصر الجيش العربي السوري، وإجلالاً لتضحيات شهداء الجيش العربي السوري.

بدء تطبيق رسوم جمركية ٤% على صادرات سورية إلى إيران

غرفة تجارة دمشق: صادرات سورية لإيران ٦ مليارات ومستوراتنا ١٦ مليار ليرة

| الوطن

قالت مديرة العلاقات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد: إن اتفاقية التجارية بين سورية وإيران والموقعة في ٢٠١١/٣/٨ التي تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية بين سورية وإيران إلى نسبة ٤٪ دخلت حيز التنفيذ منذ نحو الشهر ولكن سورية تلتزم بتطبيق هذه الاتفاقية منذ العام ٢٠١٢ حيث باتت الاتفاقية في حيز التنفيذ من كلا الجانبين الآن وقد أعطى الجانب الإيراني الأمر والتوجيهات للسلطات الجمركية الإيرانية للإيعاز إليها ببدء تطبيق الاتفاقية للسلع السورية والمصدرة والمشمولة بالاتفاقية التي تتمتع بالدخول إلى إيران برسوم مخفضة بنسبة لا تتجاوز ٤٪ وأوضحت أحمد أن هناك قوائم منظمة بين البلدين للسلع تتضمن ٨٨ سلعة سورية مستثناة من هذا التخفيض من السلع السورية الموردة إلى إيران و٨٨ سلعة إيرانية كذلك مستثناة من هذا التخفيض وما عدا هذه السلع المتضمنة في هذه القوائم فإنها تدخل إلى أسواق كلا البلدين برسوم جمركية مخفضة قائلة: إن بدء تطبيق الاتفاقية من الجانب الإيراني سوف يساهم في زيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين.

ويرى مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إيهاب اسمندر أن بدء تطبيق الاتفاقية من الجانبي الإيراني سوف يساهم في زيادة القدرة التنافسية السعرية للمنتجات السورية في السوق لإيرانية إلا أن الاستفادة الكاملة من بنود هذه الاتفاقية يتمثل بتعزيز الجودة في المنتجات السورية وتوافر عوامل أخرى عبر التعاون مع وكلاء وشركاء داخل إيران وتحتاج إلى عمل إضافي لتحقيق كامل المزايا التي تتضمنها الاتفاقية موضحاً أن الاتفاقية تشمل تخفيض الرسوم الجمركية بين البلدين إلى حدود تحقيق التبادل التجاري الحر ودون أي عوائق تجارية أخرى غير الجمركية.

وأظهرت بيانات غرفة تجارة دمشق حول العلاقات التجارية السورية الإيرانية أن سورية تصدر أقل من ٦ مليارات ليرة أي بنسبة ١٪ من الصادرات إلى إيران ونستورد من إيران بقيمة نحو ١٦ مليار ليرة أي بنسبة ٢٪ من مستوراتنا.

وعلى صعيد الجمارك وبمقارنة محددات تنافسية التجارة لكل من سورية وإيران ومؤشر أداء اللوجستيات فإن كفاءة إجراءات الجمارك والحدود سجلت نسبة ٢,٣٧ لسورية ونسبة ٢,٢٢ لإيران ولنوعية خدمات النقل والبنية الأساسية سجلت نسبة ٢,٤٥ لسورية ونسبة ٢,٣٦ لإيران وفي مجال سهولة الشحن سجلت نسبة ٢,٨٧ لسورية و٢,٤٤ لإيران وعلى صعيد الكفاءة اللوجستية سجلت نسبة ٢,٧٤ لسورية ونسبة ٢,٥٧ لإيران وفي مجال القدرة في تتبع مسار الشحنات سجلت سورية نسبة ٢,٦٣ وإيران ٢,٥ والجدول الزمني للشحنات سجلت سورية نسبة ٣,٤٥ وإيران ٣,٢٦.

> تطبيق الاتفاقية يسهم في زيادة القدرة التنافسية السعرية للمنتجات السورية

وعلى صعيد مؤ شر سهولة التجارة عبر الحدود أظهرت بيانات الغرفة أن عدد الوثائق المطلوبة للتصدير في سورية ثمان وفي إيران سبع وعدد الأيام المطلوبة للتصدير ١٥ في سورية و٢٥ في إيران وتكلفة التصدير لكل حاوية ١١٩٠ دولاراً لسورية و١٢٧٥ دولاراً لإيران وعدد الوثائق المطلوبة للواردات ٩ لسورية و٨ لإيران وعدد الأيام المطلوبة للواردات ٢١ لسورية و٣٢ إيران وتكلفة الواردات لكل حاوية ١٦٢٥ دولاراً لسورية و١٨٨٥ لإيران.

وسجلت المستوردات السورية من إيران تفوقاً على الصادرات إليها بحسب تجارة دمشق وعلى مدى فترة السلسلة التجارية وسجلت المستوردات السورية من إيران أعلى قيمها في عام ٢٠١٠ حيث أصبحت ٥ أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ ويميل الميزان التجاري على الدوام لمصلحة إيران في جميع سنوات السلسلة وتنمو التجارة الكلية بين البلدين لكن لمصلحة إيران وهو يؤشر إلى تحد أكبر في مرحلة ما بعد تحرير التجارة بين البلدين داعية إلى العمل في المستقبل على زيادة التجارة بين البلدين بالاستفادة من المزايا التي تتيحها الاتفاقية مع ضمان المزيد من حصة سورية في التبادل بينهما.

ولم تسجل سورية حصة ذات أهمية لإيران كوجهة للصادرات السورية بحسب تجارة دمشق حيث لم تزد على ٠,٣٪ في عام ٢٠٠٧ وتراجعت في العامين الأخيرين إلى ٠,١٪ كما أن ترتيبها يقع في مرحلة متأخرة للدول التي تصدر إليها سورية وهذا يعني أن إيران تعتبر سوقاً غير مكتشف بعد للمصدرين السوريين كما لا يمكن اعتبار حصة إيران من المستوردات السورية كبيرة قياساً بالقدرة الإنتاجية لها ويقع ترتيب سورية في المركز ٦١ من حيث الدول التي تستورد منها إيران وهذا مؤشر إلى ضعف العلاقة التجارية بين البلدين وعدم تلاؤمها مع التصريحات المعلنة من الحكومتين حول أهمية تعزيز التبادل التجاري بين سورية وإيران.

وخلال الأزمة قامت إيرانية بفتح خط ائتماني مع سورية بقيمة ٣ مليارات دولار وذلك دعماً للاقتصاد السوري ومن ثم خلال فترة الأزمة ومع ٣ مليارات دولار أصبحت إيران هي الشريك التجاري الأولى لسورية من خلال المستوردات.

٧ من ٩ شركات متوقفة

«الإسمنت» تبيع بـ٦ مليارات ليرة خلال الربع الأول من العام الحالي

| الوطن

أظهر التقرير الصادر عن المؤسسة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء أن قيمة المبيعات الفعلية للمؤسسة خلال الربع الأول من العام الحالي قد بلغت بحدود ٦,٤ مليارات ليرة سورية على حين وصلت في نهاية العام الماضي إلى ٦,٦ مليارات ليرة والأرقام تؤكد أن هناك ارتفاعاً بسيطاً في قيمة المبيعات وتؤكد في الوقت ذاته التراجع فيها مقارنة مع بداية الأزمة على حين ازدادت قيمة المخازين لتصل في الربع الحالي إلى نحو ٣ مليارات ليرة سورية على حين كانت في عام ٢٠١١ بحدود ٧٧٦ مليون ليرة. أما الإنتاج الفعلي فقد بين التقرير أنه وصل إلى نحو ٦,٥ مليارات ليرة على حين وصل في نهاية عام ٢٠١١ إلى أكثر من ١٩ مليار ليرة.

وفيما يخص الديون المترتبة على المؤسسة أكد التقرير أن الديون المترتبة عليها للقطاع العام تصل إلى نحو ١٠ مليارات ليرة سورية، وذكر التقرير أن هناك ٧ شركات من أصل ٩ متوقفة عن الإنتاج وتعمل الشركة حالياً وضمن أولوياتها على إعادة إقلاع الشركات المتوقفة والتي تسمح الظروف الأمنية لمنطقة وقوع هذه الشركات / شركة البورسلان والأدوات الصحية حيث تم التوجيه بإقلاع الشركة من خلال قرض لتأمين المواد الأولية والبدء بتشغيل فرن واحد من معمل الأدوات الصحية واستكمال العمالة اللازمة من الشركات المتوقفة، والأهم حسب التقرير أنه تم العمل على إعادة ترميم الوحدة الاقتصادية التي كانت تؤمن أغلب احتياجات معامل الإسمنت من القطع التبديلية حيث تم إيصال خطوط نقل القدرة الكهربائية إلى الوحدة وحالياً بانتظار إيصال التيار الكهربائي إلى الوحدة والبدء أولاً بتشغيل صالة التشغيل إضافة إلى السعي لإعادة تأهيل خطوط الإنتاج بهدف رفع الطاقات الإنتاجية لخطوط الإنتاج في هذه الشركات تمهيداً للمرحلة القادمة –مرحلة إعادة الإعمار– فقد تمت المباشرة بتأهيل وتطوير خطوط الإنتاج في شركة إسمنت طرطوس حيث دخل عقد التطوير المبرم مع مجموعة فرعون حيز النفاذ منذ أشهر.

كما تعمل المؤسسة على تشجيع الاستثمار في مجال صناعة الإسمنت ومواد البناء من خلال عقود تشاركيه وفق قانون التشاركية رقم ٥ الصادر حديثاً بتاريخ ٢٠١٥ لإقامة خطوط إنتاج جديدة وباستخدام تكنولوجيا حديثة تكون عن طريق استخدام الفحم الحجري وإنتاج طاقة كهربائية ذاتياً.

ودعت الشركة في تقريرها إلى العمل على التنسيق الدائم بين القطاع العام والخاص في مجال صناعة الإسمنت للمحافظة على استقرار السوق وعدم الاحتكار إضافة إلى البحث في استخدام الطاقات البديلة مثل / الفحم الحجري والوقود الحيوي ومادة المرفوضات/ وذلك لاستخدامها كوقود عوضاً عن الفيول (تقوم المؤسسة حالياً بإعداد دراسة جدوى تحويل الأفران للعمل على الفحم الحجري.

إضافة لذلك وضعت المؤسسة ضمن خطتها عدة مشاريع مستقبلية لإنتاج الإسمنت بالطرق الحديثة تم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها مثل وحدات طحن الإسمنت باستخدام تقنية النانو –إقامة معمل لإنتاج البلوك الخلوي– إقامة مجبل إسمنتي– إقامة فرن صهر وسكب مصبوبات– إقامة معمل إسمنت جديد بتكنولوجيا حديثة وبطاقة إنتاجية ٢ مليون طن سنوياً).

وأكدت المؤسسة أنها بحاجة ماسة إلى عمالة خبيرة من حملة الشهادات الفنية نتيجة التسرب الكبير في العمالة وتزايد الفئات العمرية الكبيرة في السن.